(4) السبب والنتيجة

لا يوجد أى عنصر فى فلسفة هيوم أكثر تأثيراً وثباتاً من نظريته فى السببية والتى تعرضت للهجوم عليها بشكل مستمر وأسئ فهمها كثيراً ، إلا أنه لا يمكن أن نرجع سبب سوء الفهم إلى كره وحقد نقاد هيوم – فلقد تصرف هيوم – إلى حد ما – بشكل أثار كرهه - ، ولو أننى أتفق مع F. P. Ramsey رامزى ، التى تعد نظريته كما ظهرت فى الأوراق الأخيرة فى كتابه "أسس الرياضيات" قريبة بشكل أساسى من نظرية هيوم ، بأن هيوم أقر بذكاء قراءه بشكل أكبر من الذى يبرز فى تفسيراتهم الحرفية .

سأجادل بأنه على الرغم من أن هيوم يتعرض للانتقاد فى العديد من المواضيع التفصيلية ، إلى حد ما بسبب إصراره الضال على تتبع الأفكار حتى الوصول لمصدرها ، وإلى حد ما بسبب ميله للإفراط فى تبسيط الحقائق، فإن معتقداته الأساسية ليس فقط تعترف بعدم وجود إجابة بل وتستحق بشكل متمكن بأن توصف بأنها مقنعة .

إن أول نقطة نريد توضيحها هى انه عندما يتكلم "هيوم" فى العلاقة بين السبب والنتيجة ، فإنه يستخدم المصطلح بمعنى أكثر اتساعاً وتحرراً مقارنة بما هو زائع الآن حيث إننا معتادين على التمييز بين القوانين السببية وبين القوانين الوظيفية أو بين القوانين السببية وبين القوانين الإحصائية ، أو بين أحداث تتعلق بكونها سبب أو نتيجة أو

الأحداث تلك المتعلقة بكونها نتائج لسبب شائع أو من خلال اشتقاقها من نظرية مهيمنة ، فإن استخدام هيوم وطريقة استعماله للمصطلحات والألفاظ ، من حيث الترابط السببى والتسلسل المنطقى الشبيه بالقانون بين أمور الواقع يتم وصفه كشئ سببى ، إنه يعد أمر واقعى عندما وضع الاحتمالية على ميزان البينة حيث المكان الأول التى تشغله المعرفة، وقد عرفها "بأنها اليقين الناشئ عن مقارنة الأفكار ، والمكان الثانى يشغله البرهان عندما يكون نتيجة الجدال السببى مقبولاً – دون أى شك – يلازم الاحتمالية (T-124) ، ولقد أُستُكمل فى التمييز بين الاحتمالية التى تقوم على المصادفة وبين الاحتمالية التى تنشأ عن الأسباب ، وليس ثمة عدم اتساق هنا ، حيث يؤكد أنه "لابد أن يكون هناك دائماً اختلاط بين الأسباب وبين المصادفات، لكى يكون أساساً للتفكير والبرهنة (T126) ، والحقيقة الواضحة أنه لا ينص على القوانين الإحصائية فيما عدا الاحتمالات التى تنشأ من الأسباب والتى تُثبت النقطة التى كنت أوضحها ، استخدام هيوم يمكن بالفعل أن يتم انتقاده على أنه يتحيز لإهمال التمييزات المهمة أو يتحيز لتبنى تفسيرات غير مشبعة للاحتمالية ، ولكن سوف نرى أن عيوبها لا تفسد تطور جداله الأساسى .

السمة الاستثنائية الأخرى لمصطلحات هيوم ، إنه يتكلم بشكل دائم فى علاقة السببية بوصفها موجودة بين أشياء ، بل وحتى تعرفها ، ومع ذلك يتم تصويره بأنه يعتبرها علاقة بين أحداث ، هذا التصحيح لا

يسئ له ، فذكره للأشياء فى هذا الصدد يمكن أن يعاد صياغته بسهولة كمرجع للإحداث وتضمينه للعناصر العقلية . مثل الشعور والإرادة فيما بين الأسباب والنتائج يعد مبرراً لها .

رأيى الخاص أن قصده يمكن تصويره عن طريق تفسير العلاقة فى رؤيته لها بكونها تجمع بين أمور الواقع التى تحتوى على الأشياء والأحداث والتصرفات والعواطف والأحوال والعمليات سواء كانت فيزيائية أو عقلية معتمداً على سواء كان المثال يتخذ واحدة منها أو اختيار آخر للمصطلحات التى تبدو أكثر ملاءمة ، هذا الاتجاه ليس فقط لديه الأفضلية فى أنه يتوافق مع توسيع هيوم لمجال العلاقة ، ولكن ، حيث أن أمور الواقع مرتبطة بالافتراضات الحقيقية ، فإنها تساعد أيضاً فى توضيح النقطة ، إن هيوم مهتم بالعلاقة السببية بشكل أساسى كقاعدة للاستنتاج ، هذه النقطة يمكن طرحها بشكل أكثر قوة .

لقد رأينا أن هيوم يعتبر أن هناك ثلاث علاقات تعتمد عليها ترابط أفكارنا وهى التشابه والتجاور والسبب والنتيجة ، ولكن هناك اختلاف وظيفى بين أول اثنتين وبين الثالثة ، كطريقة جيدة كأى طريقة تعبر عن هذا الاختلاف سنقول فى حين أن أول اثنتين توفران طرقاً لتحركات اهتماماتنا ، فإن الثالثة هى المصدر الرئيس لتزويدنا باعتقاداتنا الحقيقية ، فالانطباع أو الفكرة عن موضوع ما تكون عرضه لإثارة فكرة عن شئ أخر أُكتشف أنه يشبهه أو ظهر بشكل

مجاور له، أو مجاور لموضوع من نوع مشابه ، لكن العملية لا تمتد لأكثر من ذلك ، فهى لا تؤدى إلى أى اعتقادات تكون وراء هذه التى تقع بالفعل داخل مجال الذاكرة أو الإحساسات سواء تم اتخاذها بمفردها أو معاً ، فإن تلك العلاقات لا تقنعنا بوجود حقائق معينة لم تأت بعد فى خبرتنا ، وبناء على ذلك ؛ فعلينا أن نعتمد على الاستنتاج كما يطرحه هيوم فى (التجريد) وبالمثل فى (البحث) ، إنه أمر واضح أن كل الاستنتاجات المتعلقة بأمور الواقع تم الحصول عليها فى علاقة السبب والنتيجة ، وأننا لا يمكننا أن نستنتج وجود موضوع ما من وجود موضوع آخر ، إلا إذا كانا مرتبطين معاً – إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، لكى نفهم تلك الاستنتاجات – إذن – يجب أن نكون مدركين تماماً لفكرة السبب ، ولكى نتبين ذلك ، فعلينا أن نفحص ما يحيط بنا لكى نجد شيئاً يكون سبباً لشئ آخر (T649) .

إلا أن هناك المزيد لفهم استنتاجاتنا المتعلقة بأمور الواقع أكثر من تحليل العلاقة التى تقوم عليها ، هناك أيضاً السؤال عن الدعم الذى يتخذه الاستدلال من العلاقة وهو فى الطريقة التى توضح فيها هذا السؤال الثانى الذى يقع فيه أهمية نظرية هيوم ، وبناء على هذا الذى قيل ، يمكننا أن نبدأ بوصف هيوم الحقيقى للسببية ، إن منهجه هو تمييز العناصر التى تدخل فى الفكرة الشائعة عن العلاقة ، ثم البحث عن الانطباعات التى تستمد منها ، بصرف النظر عن الحيرة أو الإرباك وتأثيره التى تسببها الأسئلة السيكولوجية مع الأسئلة المنطقية التى

يكون بهما مذنباً Guilty بوجه عام ، فإن منهجه فى هذه الحالة يكون عرضة للاتهام بالدائرية ، كما لاحظنا بالفعل ، فإن المرحلة التى أظهر فيها السببية فى فعالية هى الموضوعات الفيزيائية والأحداث ، ولبلوغ تلك المرحلة ، فهو يحتاج بالفعل لاستغلال استنتاج حقيقى .

هذه الدائرية لن تظهر كشئ معيب ، وحيث أن طريقته التطورية تؤدى به إلى إعطاء تفسيرات محدودة للغاية للعلاقة السببية – خاصة بالنظر إلى كمية العمل ، التى بها يتهمها ، فإن الضرر الناتج لن يتعمق ، آرائه الرئيسة لن تتأثر بها ، فى تحليل فكرتنا لعلاقة السبب والنتيجة ، فإن هيوم يعتبرها مركبة – إنها تحتوى بشكل أساسى على الأولوية ، التجاور والذى يطلق عليه الارتباط الضرورى ، هذا لا يتحول إلى علاقة إطلاقاً ، بأى معنى مباشر للمصطلح ، لكن هيوم على الأقل، يبدأ الحديث عنها كما هى فى ذاتها ، فى حالة العلاقتين الأولتين ، فإن تطابق الأفكار للانطباعات مسموح له أن يكون واضحاً، الذى يمثل مشكلة خطيرة لهيوم هو اكتشاف انطباع من الممكن أن يستمد منه فكرة الارتباط الضرورى ، وقبل أن نفحص تعامل هيوم مع هذه المشكلة والتى تؤدى إلى قوة نظريته فى السببية، فيجب أن أقول أننى أعتقد أنه أمر مشكوك فيه بأن أى من الثلاثة عناصر التى يعدها هيوم جوهرية تكون بالفعل جوهرية ، السبب الذى يعطيه لجعل التجاور جوهرياً ، هو أن تلك الموضوعات البعيدة تبدو منتجة فى بعض الأحيان لبعضها البعض ، لقد تم الاكتشاف بعد

الدراسة بأنها متصلة بسلسلة من الأسباب وهذه الأسباب جميعها متصلة، وإذا استخفت حلقاتها على المشاهدة افترضنا وجودها (T75) ، ذلك من الممكن أن يكون فعلاً حقيقة الرأى الشائع فى عصر هيوم ، لكن ليس هناك تناقض فى مفهوم التصرفات البعيدة والنظرية العلمية التى أُعترف بها ، لا يمكن رفضها الآن على هذا الأساس ، ليس هذا فقط ، ولكن هيوم نفسه يسمح للسببية أن تعمل فى فئة كلية من الحالات التى لا يوجد بها غياب التجاور المكانى ، ولكن دون شك وجود علاقة مكانية على نحو مطلق ، هذه هى الحالات التى تكون فيها أفكارنا ومشاعرنا لديها أسباب فيزيائية ونتائج ، من وجهة نظر هيوم ، فإن الأشياء الملونة أو الملموسة فقط هى التى تتفق بأن تكون خواص مكانية : إنه يسأل عنواننا أن ينسب موقع مكانى لمعطيات الإحساس الأخرى حتى على أساس اتحادها بالموضوعات المتعلقة بالرؤية واللمس ، وفى حالة الأفكار والمشاعر ، فهو يعتبر أن الشعار الذى يقول "بأن الموضوع من الممكن أن يكون موجوداً ، ولكنه ليس فى أى مكان حتى الآن" تم الاقتناع به، إنه شئ قابل للنقاش إذا كان محقاً فى هذه النقطة ، أنا أقترح أن الإجابة المبسطة من الممكن أن تتحول لتكون أفكارنا بداخل رؤوسنا ، ولكن إلا إذا اتخذنا الذى ما أزال أعتبره خطوة غير مبررة ، فى تمثيل الأحداث العقلية بالأحداث المخية Cerebral ، هذا من الصعب اعتباره كحقيقة حرفية ، ومهما كانت الأسباب التى تبرر إعطاء أفكارنا موقعاً رمزياً ، لنقول مثلاً عن طريق

تخصيصها لمنطقة معينة من المخ التى تعتبر أنها متوقفة عليها سببياً ، هذا ما زال يعنى أن هيوم لن يتخلى عن النتيجة بأنها متجاورة مكانياً بالنسبة لأسبابها .

هيوم يصر من خلال جداله على أن الأسباب لابد أن تسبق نتائجها ، على الرغم من أنه يبدو كاحتمال فى بعض الحالات لكونها متزامنة ، هذا الشعار المعروف (يقول) فى كلا من الفلسفة الطبيعية والأخلاقية بأن موضوعاً ما الذى يوجد فى أى وقت وهو فى كامل تمامه دون أن ينتج موضوعاً آخر ، فهذا معناه أنه ليس السبب الوحيد ، الذى ينتج موضوعاً آخر ولكن يتطلب مؤازرة مبادئ أخرى التى تخرجه من حالة الخمول وعدم الفعالية وتجعله يبذل الطاقة الذى كان يروم إليها فى شكل غير ظاهر (T76).

من هذا يستنتج هيوم أن أى سبب من الممكن أن (يتزامن تماماً مع نتيجته) ، إنهما لابد أن يكونا كذلك ، الاستنتاج لم يكن واضحاً تماماً ، لكن يبدو أنه يستند على الافتراض بأن كل مجموعة من الموضوعات التى توجد بشكل كاف تحدث نتيجتها فى أقرب وقت ممكن ، حتى أنه إذا كان من الممكن بالنسبة للسبب فى هذه الحالة أن يحدث نتيجة على نحو متزامن ، فإن أى مجموعة من الموضوعات التى فشلت فى أن تفعل ذلك ، فهذا يعنى أنها ليست كافية ، لو افترضنا أيضاً مبدأ الحتمية Determinism ، كما نرى أن هيوم يفعل ذلك، لكى تكون كل نتيجة ، على الأقل ، جزءاً من سبب إضافى، فإننا

بهذا نهدم التعاقب ونمحى الزمان ، ولذلك كما يطرحه هيوم (لو أن سبباً ما كان متزامناً مع نتيجته وهذه النتيجة مع ما تحدثه من نتيجة ، وهكذا ، لابد – إذن – أن تكون كل الموضوعات متساوقة Coexistent فى الوجود (T76) ، يبدو أن هيوم لديه بعض الشكوك حول صحة هذا الجدال ، ولكنه حمى نفسه بإضافة (أن الأمر ليس على جانب كبير من الأهمية) ، لقد كان محقاً فى كلا الأمرين – أى – لا شئ فى تحليله الإضافى للسببية يعتمد على الأسباب التى يجب أن تسبق نتائجها ، وجداله لا أساس له من الصحة ، الذى يستلزمه هذا الافتراض الأساسى بأنه يمكن ألا يوجد أى فاصل زمنى بين السبب والنتيجة ، ولكن هذا لا يمنع تخطيه ، وليس هناك أى سبب لو أن التخطى جزئياً فى بعض الحالات لعدم اكتماله فى الأخرى ، وليس الافتراض الأساسى مقنعاً ، لو أن ، كما يفعل هيوم ، واحداً سيجعل مفهوم السببية يعتمد على هذا القانون ، فلن يكون هناك أى أساس منطقى لمنع أى فاصل زمنى بين أمور الواقع التى يربطها القانون ، نحن نستطيع أن نسلم بإمكانية التصرف عن بعد فى الزمان وفى المكان أيضاً .

لقد ذكرت سابقاً بأننى كان لدى شكوكاً بأن عنصر الترابط الضرورى متضمناً بصورة جوهرية فى الفكرة الشائعة عن السببية ، ذلك كان بدافع الترفق إلى حد ما ، حيث إننى سأجادل بأنه إن لم تكن أعطيت تفسيرات زائفة مثل أننا نرى أنه يستلم من هيوم ،

فإن المصطلح لن يكون غير مخصص على الإطلاق لأمور الواقع ، ويجب أن أفضل تجنب إرهاق الناس بمثل هذه الحيرة من الفكر، بأن فكرة السببية ليس لديها قابلية للتطبيق، بل إننى لا يجب أن أكون متفاجئاً لو استطلاع رأى اجتماعى كشف عن أن معظم الناس ضموا إلى السببية بعض الأفكار الغامضة مثل فكرة السلطة أو القوة أو النفوذ ، وفى هذه الحالة يجب أن أحافظ على الترفق عن طريق فصل هذه الأفكار عن وصف العوامل الحقيقية التى تجعل أحكامهم السببية مقبولة ، وعلى الرغم من ذلك هذا يكون ممكناً ، النقطة المهمة فى هذه المرحلة من الجدال التى يقر فيها هيوم ، بأنه حتى لو كانت ضرورية ، فإن علاقات الأولوية والتجاور ليست كافية بالنسبة للسببية ربما شئ إضافى ، أو ربما شئ مختلف تماماً – هو المطلوب – ماذا يمكن أن يكون ؟ ، يقدم هيوم الإجابة ولكن سنكتشف أن الإجابة ذاتها لها أهمية أقل من الطريق الذى يأخذه إليها ، وأن روعة الطريق وتميزه يدين بشكل أقل لما يؤكده هيوم وهو يتابعها من الذى تدينه لما ينكره ، أول إنكاره أن هناك علاقة منطقية بين أمور الواقع المستقلة ، كما طرحها بنفسه فى مؤلفه (الرسالة) ، نستطيع أن نعتمد – على المبدأ الذى يقول : لا توجد قوة أو فاعلية فى أى موضوع موضع اعتبار فى ذاتها والتى يمكن أن تقدم لنا سبباً للاستدلال على نتيجة من وراءه ، فى مؤلفه (بحث) يقدم جدالاً إضافياً بأنه : بغض النظر عن كونه واضح ويمكن تصوره بوضوح ، فهذا لا يتضمن أى تناقض ولا يمكن أن يثبت خطأه

عن طريق أى حجة برهانية أو استنتاج مجرد ليبين أنه أولّى (E35) ، وهو يعطى أمثلة متعددة مؤكداً على سبيل المثال أنه يستطيع أن يتصور بوضوح ، ومن غير ريب أن جسماً ما يشبه الثلج فى جميع المظاهر الأخرى (يكون له طعم الملح أو ملمس النار) ، والافتراض (بأن كل الأشجار ستزدهر فى شهرى ديسمبر ويناير وتتعفن فى شهرى مايو ويونيو) شئ مدرك تماماً (E35) ، وأنه من الافتراض الأساسى الوحيد (بأن كرة البليارد الأولى تتحرك فى خط مستقيم تجاه كرة البليارد الثانية فإنه يستحيل أن نستنتج بأن هناك حركة فى الكرة الثانية من حركة واندفاع الكرة الأولى (T650) ، لو فى كل واحدة من هذه الحالات ، أو فى الأمثلة العديدة الأخرى التى ذكرها ، استنتجنا استنتاجاً معاكساً ، فهذا بسبب أننا نقوم بتقدير الاحتمالات من خبرتنا السابقة – فيما يتعلق بالمنطق – فأى شئ يمكن أن ينتج أى شئ آخر – هذه الخطوة صحيحة بلا شك ، لكن هناك حاجة للاهتمام لظهور الجدال ، يجب علينا أن نتجنب خداعنا بحقيقة أنه ممارسة شائعة لوصف الأشياء من حيث علاقاتها الفعلية أو الممكنة ببعضها البعض ، وأنه فى كثير من الأحيان ، وبوجه خاص ، فى حالة المنتجات التى من صنع الإنسان يكون وصفنا لها يتضمن إشارة واضحة لخواصها السببية، فعلى سبيل المثال ، عندما نطلق على شئ اسم قلم فإننا ندل على أنه مصمم ليخدم غرض إنتاج علامات يمكن أن تقرأ ، المرآة لا

تستحق اسمها إلا إذا كانت تتصف بالقدرة على انعكاس الصور ، عود الثقاب هو شئ فى ظروف معينة ينتج لهباً عندما يشتعل .

ليس فقط هناك عدد هائل من الأمثلة على هذا النوع موجودة فى الاستخدام الشائع ، بل نستطيع أن نتخذ هذه العملية لأى مدى يرضينا ، فى أى حالة نريد فيها أن نطلب أن تكون خاصيتان مرتبطتان بشكل ثابت ، نستطيع أن نضمن ترابطهما عن طريق الوسيلة السهلة بغرض إعادة تفسير المسند الذى يعنى حتى الآن واحداً منهما بطريقة تعنى ارتباطهما ، بالمثل – إنه فى الغالب فى مقدرتنا ، إعادة تفسير العبارات التى تعبر عن التعميمات التجريبية عن طريق تشكيل نظرية استنتاجية التى تعامل فيها كتعريفات معبرة أو نتائجها المنطقية ، إنه أمر واضح أن المناورات من هذا النوع لا تقدر على أى حماية حقيقية ضد جدال هيوم .

الأسئلة التجريبية التى نخمدها عن طريق إخفائها تحت التعريفات تظهر مرة أخرى عندما نسأل ما إذا كانت التعريفات مشبعة أم لا ؟ لو استطعنا التلاعب بالمحمولات لكى نقيم روابط منطقية ، فسنستطيع بالتساوى أن نعكس العملية ، الخاصية المعقدة يمكن أن يتم تحليلها إلى عناصرها المنفصلة ، والمحمولات المستخدمة تم تفسيرها لكى نجعلها سؤالاً تجريبياً بخصوص ما إذا كانت مشبعة فى الخصائص المشتركة أم لا .

لكن هل من الممكن ألا يكون هناك حدود لطاقتنا التى تفكك البناء المعطى المتعلق بالمفاهيم المرتبطة منطقياً ؟ ، جدال هيوم

يتطلب أن كل موضوع ، كما يطرح "نعتبره فى ذاته" ، هل ذلك شئ مؤكد أن هذا محتمل دائماً ؟ - إنه يبدو حقاً أنه لا توجد أى صعوبة ما دمنا نتعامل مع كيفيات حسية أو حتى مع انطباعات خاصة ، لكن الحقائق التى يستخدم فيها هيوم جداله ليست فى هذه المرحلة الأولية ، إنها تهتم بسلوك الموضوعات الفيزيائية ، وهناك أساس للقول بأنه لا يمكن معاملتها كل بمفرده ، كما لو لم يكن أى موضوع آخر موجوداً ، إنها موجودة فى نسق زمانى مكانى ، وهذا يمكن أن نعتبره أنه يستلزم أن مطابقة أى موضوع حسى فردى يحمل الافتراض المسبق بأن هناك موضوعات حسية أخرى تقف فى علاقة ما زمانية مكانية .

هناك تحفظ فى هذه الإشارة للموضوعات الأخرى عامة – فى الطبقة الكلية للموضوعات التى تم مطابقتها مع الموضوعات الأخرى والتى سوف تكون متعلقة بها زمانياً ومكانياً ، سوف لا يكون هناك موضوع معين تحتاج المطابقة أن تحمل له إشارة – لهذا السبب فإننا نستطيع أن ننجز طلب هيوم فى دراسة الموضوعات فى ذاتها بوصفها تتضمن أنه فيما يتعلق بأى موضوعين (x)، (y) نستطيع أن نعرف هوية أحدهما عن طريق الوصف والذى لا يحمل أى إشارة للآخر ، ومن ثم لو تم إشباع هذا الوضع ، فإن استنتاجه من عبارة تؤكد وجود (x) تبعاً لذلك الوصف ، فإن لا شئ يمكن استنباطه عن وجود أو عدم وجود (y) ، فيظهر كتكرار للمعنى والذى يحتاج أن يكون كذلك على أية حال ، إنه أمر حسن بالنسبة لهيوم أنه يمكن أن يستفيد من تكرار

المعنى – هذا – حيث أن جداله الآخر ، بأن خلاف أى حقيقة من الممكن أن يتم تصوره بوضوح على أنه ليس أمراً حاسماً .

إن ضعفها يكمن فى الافتراض بأن ما نجده مفهوماً لابد أن يكون ممكناً من المنظور المنطقى، والمثال المعاكس طرحه البروفيسر وليم سى نيل فى كتابه "الاحتمال والاستقراء" الذى نُشر فى عام 1949 ، إنه يعتبر بشكل عام وليس بشكل مطلق أن اقتراح الرياضيات البحتة يعد اقتراحاً صحيحاً بالضرورة ، لو لم تكن صحيحة على الإطلاق ، لذلك لو كان الأمر هكذا ، ولو كان "هيوم" محقاً ، فإن تناقض الاقتراح الرياضى الحقيقى لا يجب أن يتم تصوره ولكن الآن فكر فى تخمين جولد باش Goldbach بأن كل عدد زوجى أكبر من 2 هو مجموع عددان أوليان لا يقبلان القسمة إلا على نفسيهما فقط ، ذلك لم يثبت أبداً ، ولا تم اكتشاف أى استثناء .

لو سمحنا بأن الاقتراحات الرياضية أن تكون صحيحة أو خاطئة، بشكل مستقل لامتلاكنا دليل يثبت صدقها أو كذبها ، ولو أننا صممنا على ضرورتها ، فيجب إذن أن نستنتج ، إما أن تخمين (جولد باش) أو إنكاره يعد خطأ من المنظور المنطقى – مع ذلك – كل منهما يبدو أنه قابل للتصور على نحو متساو ، لو أن شخصاً لا يريد أن يقدم اقتراحات والتى تكون ضرورية لدعم المثال ، فإننى أعتقد بأنه يجب توضيح أن مناشدة ما يمكن تخيله لا يوفر لنا مقياساً مضموناً للإمكانية المنطقية .

ليست كل المتناقضات واضحة بشكل مباشر وبعكسه الاقتراحات التى تكون ممكنة منطقياً ، حتى الاقتراحات الصحيحة من الممكن أن تُحبط خيال الشخص ، كمثال ، انحناء السطح هو شئ تعلمنا أن نصدقه ، ولكنى أعتقد أنه قبل أن يطرح أينشتين نظريته النسبية ، فإن معظم الناس اعتبروها أمراً لا يمكن تصوره .

أنا أعتقد ، إذن ، أنه فى حين أن أمثلة هيوم على التغيرات فى المسار العادى للطبيعة لديها بعض القوة ، فلدينا القدرة على فصل الترابطات المنطقية التى شكلتها لغتنا بين وصفنا لأمور الواقع التى ، كما ذكرت ، يرتكز عليها جداله بشكل آمن .

كما يحدث ، فإن الوضع الذى كان يحاول (نيل) أن يدافع عنه عندما استخدم تخمين (جولد باش) لم يكن أن العلاقات السببية تضرب مثلاً للالتزامات المنطقية ، ولكن بالأحرى فإن قوانين الطبيعة هى التى أطلق عليها (نيل) المبادئ الحتمية ، وهذه الوجهة من النظر لها فائدة خاصة – إذن فقط – لأنها تحضرنا لثانى إنكار مهم لهيوم والذى كان أن هناك من الممكن أن يكون أى شئ مثل الضرورة الطبيعية ، عندما أُعتبر ذلك أنه يتضمن أنه من الممكن أن يكون هناك الذى كان يطلق عليه كانط العلاقات التركيبية Synthetic بين أمور الواقع والتى هى ضرورية حتى لو أن وجودها لا يمكن إثباته منطقياً ، إن مضمون جدال هيوم – ببساطة – هو أن مثل تلك العلاقات غير قابلة للملاحظة ، ولو فحصنا مثاله المفضل المتعلق بلعبة البليارد ، فإننا

نتحدث – حقاً – فى عبارات قوية عن عصا البليارد الذى يستخدم ليدفع الكرة ، وعن الكرة التى تصطدم بأخرى ، لكن كل الذى نلاحظه هو سلسلة من التغيرات فى العلاقات الزمانية – المكانية ، أولا – هناك حركة ذراع اللاعب تتفق مع حركة عصا البليارد ، ثم لحظة تكون فيها العصا والكرة فى اتصال مكانى ، وبعد ذلك لحظة أخرى يتم خلالها تحرك الكرة نسبياً للأشياء التى بجوارها ، ولحظة أخرى تكون حينها فى اتصال مكانى مع الكرة الثانية ، ولحظة تتحرك فيها الكرتان ، وبعد ذلك ، لو حقق اللاعب تصادم الكرتين ، فتكون لحظة تكون فيها الكرة الأولى فى اتصال مكانى مع الثالثة – فى كل هذه العملية ليس هناك أى علاقة يمكن ملاحظتها أو يمكن أن تحتاج لمصطلحات مثل (طاقة) أو (قوة) أو (ترابط ضرورى) ، لكى توفر لها اسماً – والشئ نفسه يطبق على أى مثال آخر تم اختياره سواء كانت سلسلة متعاقبة من الأحداث الفيزيائية أو اقتران لخصائص فيزيائية – كما يقول هيوم – نحن لا نُزود بأى انطباع يمكن أن نشتق منه فكرة الترابط الضرورى – لو أن شخصاً يبحث عن مثل هذا الانطباع ، فإن أكثر مكان واضح لمناشدته هو خبرة الإنسان فى التصرفات (ألا نجدها فى ممارسة إرادتنا ؟ - هيوم يفكر بهذا الاقتراح فى مؤلفه (بحث) ، ويقدم ثلاث اعتراضات عليه ، الأول : أننا لا نفهم مبدأ "اتحاد النفس بالجسد" ، والذى لابد أن نفهمه لو أن الإرادة أعطتنا انطباع القوة، الثانى : هو أننا لا نستطيع أن نفسر لماذا نقوم بتحريك بعض

أعضائنا الجسدية وعدم تحريك الأخرى ، لا يجب علينا أن نُحْرج من هذا السؤال ، لو أننا مدركين للقوة التى تعمل فى الأمثلة المستحسنة فقط ، الثالث : هو أننا نتعلم من علم التشريح Anatomy الذى يتحدث بشكل دقيق أننا ليس لدينا أى طاقة لحركة أوصالنا Limbs على الإطلاق ، ولكن لدينا فقط طاقة تُشغل الأعصاب أو أرواح الحيوانات ، التى تنتج منها حركة أوصالنا ، وبالتأكيد نحن لسنا مدركين لأى علاقة قوة بين ممارسة إرادتنا وبين حركات "أرواح الحيوانات" أو أى شئ آخر مثلهم (E64-7) .

أنا أعتقد أن ذلك الجدال يمكن مقاومته ، لقد كان هناك ادعاء بأنه عندما نؤدى حركات إرادية أو نمسك الأشياء بالطرق المتعددة التى تقوم بها باستمرار ، فإننا بذلك نعانى من التجربة التى تجيب بشكل عادل على وصفها كتجربة تسبب شيئاً ما ، وحقيقة أن هناك حدوداً لما يمكن أن نفعله بهذه الطريقة ، وأنه من الممكن أن نكون جاهلين بالأوضاع الجسدية التى لابد من إشباعها لو أن علينا أن ننجز شيئاً من هذا النوع على الإطلاق ، أنها ليست كافية بذاتها لجعل هذا الوصف غير ملائم .

إن هيوم نفسه يتحدث بالفعل عن الحالات التى نجد فيها أنفسنا نحاول التغلب على المقاومة الجسدية المتصلة بتجربتنا للميل الحيوانى ، ويعترف أنها تدخل بشكل كبير فى الفكرة الساذجة عن القوة ، حتى لو أن هذه الفكرة الساذجة ليست دقيقة أو مضبوطة (E67) – لكن

يجب الآن أن أقول انه مهما كانت صحة أو خطأ هذا السؤال ، ومهما كانت فائدته النفسية عظيمة فإنه يقف على الحافة الخارجية لجدال هيوم ، الذى يجب أن نتذكره أن هيوم مهتم بالسببية كأساس للاستنتاج الحقيقى ، وعليه أن يجهز الجسر الذى يحملنا بأمان من اعتقاد صحيح فى أمر من أمور الواقع لاعتقاد صحيح فى آخر ، ونتيجة ذلك هو أنه حتى لو أن لدينا التجارب التى يمكن وصفها بأنها تجارب فى ممارسة القوة، فإنها لا شئ بالنسبة للغرض ، سبب ذلك ، هو انه لا يمكن تعميمها من الواقع ، لو كان واقعاً – إن الوصف الصحيح لبعض التصرفات الخاصة بى ، تتضمن سواء بشكل علنى أو سرى ، أننى مررت بمثل هذه الخبرة ، إنها لا تتبع أى شئ عندما أهيئ نفسى لتكرار التصرف ، فأحصل على الخبرة نفسها أو أتوصل للنتيجة نفسها – ليس هناك أى ترابط منطقى بين الأدائين ، يمكننا أن نصف إحداهما تبعاً لما تسمح به النظريات السيكولوجية من التوسع، إنها لن تحمل شيئاً عن طبيعة الأخرى –الشئ نفسه يطبق على البحث المتعلق بالضرورة فى العالم الفيزيائى ، مرة ثانية لقد فشل "هيوم" فى أن يعدل موقفه عن طريق جعلها تظهر مرتكزة على التعميم التجريبى بدلاً من الجدال المنطقى ، لو رجعنا لمثاله الخاص بكرات البلياردز ، فأنا أعتقد بأنه محق فى القول بأنه لا يمكن الكشف عن علاقات القوة أو الطاقة فى الظواهر الحقيقية .

النقطة التى يغفل عنها هى أنه شئ غير مهم حتى لو تم الكشف عنها ، لذلك دعنا نقترح بأنه عندما اصطدمت الكرتين فقد لاحظنا شيئاً من الممكن أن نصفه كاتصال القوة ، وأنه لذلك السبب فقد تضمنا إشارة لها فى وصفنا للحقائق ، بقدر ما يذهب حقنا فى عمل الإشارات ، فهذا التعقيد يتركنا بالضبط أينما كنا ، دعنا نطلق على الكرتين "A" و "B" والعلاقة القوية المفترضة بينهما "R" – إذن – لو كان هناك أى شك سواء كانت النتيجة للصدفة المكانية Spatial Coincidence لـ"A" و "B" ستكون نفسها فى مناسبة مستقبلية أو – لا – فسيكون هناك شك آخر مساو لهذا الشك أو أكثر قوة منه ، حيث أن هناك العديد الذى تم افتراضه ، وهو الشك سواء كانت "A" ستقف فى العلاقة "R" لـ "B" فى مناسبة مستقبلية فى صدفتهم المكانية أم – لا - وسواء سيكون هناك نفس النتيجة أم – لا – من الممكن أن يكون هناك اعتراض على أن الشك مبتوت فيه فى الحالة الثانية بحكم طبيعة العلاقة "R" . لو أن "A" تقف فى العلاقة "R" لـ"B" ، فيجب عليها أن تنقل الحركة لها ، وهذا يدل على أنها تفعل ذلك فى كل المناسبات فى أحوال مشابهة – لكن هذا الاعتراض منطو على مغالطة ، فإنه إما إن "R" هى علاقة ظاهرية ، فيما معناه ، علاقة مثل تلك التى تكون الملاحظة الدقيقة للظاهرة أمراً كافياً لتكوين وجودها أو – لا - ، لو أنها كذلك ، فإن وجودها سيكون حيادياً فيما يتعلق بما يحدث فى أى مكان أو وقت آخر ، لو لم تكن كذلك،

فإنها تستطيع أن تؤدى الغرض المراد منها فقط لو احتوت فى تعريفها على فقرة تقول بأن أى شروط متعلقة بها سوف تبدى سلوكاً مشابهاً تحت ظروف مشابهة – ولكن هذا يجعل المثال مجرد حالة أخرى تكون فيه الاقتراحات السببية شئ صحيح ، بالأمر ، والاعتراضات نفسها سوف تكون محتومة بالنسبة لها ، علاوة على ذلك ، فى هذا التفسير، الشئ الذى يبدو كاقتراح تجريبى بأن الارتباط الضرورى لا يمكن الكشف عنه فى أى مثال على ارتباط حقائق وأمور الواقع تم ترقيته كحقيقة منطقية ، لذلك فإن العلاقة تم تعريفها بطريقة تجعلنا نفحص كل مثال للظاهرة – تكون موضوع الدراسة – لكى تكشف أنها تظل مستمرة فى أى واحدة منها .

هناك مسألة الضرورة من المحتمل أنه تم السماح لها بأن تبقى ، ومع ذلك فهناك كثير نود أن نقوله عن أسسنا من أجل عمل إشارات حقيقية ، ولكن لو افترضنا مثله أن لدينا فكرة الارتباط الضرورى ، فإن هيوم دفعته مبادؤه ليستكمل بحثه عن الانطباع والذى يكون من الممكن أنه مصدر هذه الفكرة ، إنه يرى أن مجرد تعدد الأمثلة لن يزودها ، كما أن إعلانه للمبدأ الذى اقتبسناه بالفعل ونستشهد به أنه لا توجد قوة أو فاعلية فى أى موضوع موضع اعتبار فى ذاتها والتى يمكن أن تقدم لنا سبباً للاستدلال على نتيجة من ورائه ، ثم يستكمل التصريح بمبدأ آخر (أنه حتى بعد ملاحظة الاقتران المتكرر أو المطرد للموضوعات ، فإنه ليس لدينا أى سبب لاستنتاج أى استنتاجات تخص

أى موضوع وراء الموضوعات التى كان لدينا فيها تجربة (T139) ، ولو أننا نقيد أنفسنا ، كما يفعل هيوم – هنا – بالنسبة للإشارات الاستنتاجية ، فإن حقيقة ثانى مبدأ ليست أقل وضوحاً من المبدأ الأول على الرغم من أنها فى تعدد الأمثلة التى يجدها هيوم الإشارة التى تقوده إلى نهاية هذا التحقيق ، نظريته هى أن ملاحظة الاقتران المتكرر أو المطرد لأمور الواقع ذات الأنواع المتكررة تحدث عادة عقلية لتوقع تكرار هذا الانتظام .

هذا الاختلاف الذى سببه تعدد الأمثلة كما يرى هيوم فى كتابه (بحث) إن العقل تحمله العادة بأنه حال ظهور حادثة ما إلى توقع مصاحبه المعتاد ، ولكى يُصدّق أنه سوف يكون موجوداً (E75) ، إنه إذن ، فى هذا الارتباط الذى نشعره فى العقل ، هذا التحول المعتاد للخيال من موضوع معين لمصاحبة المعتاد الذى اكتشف فيه هيوم العاطفة أو الانطباع التى نكون منها فكرة القوة أو الارتباط الضرورى (E75) ، كل الذى ينبغى علينا أن نستمر فيه هو خبراتنا فى الماضى للانتظام فى الطبيعة ، حقاً هناك المزيد الذى لم يتم اكتشافه بعد ، لقد أصبحنا متعودين على توقع أن ذلك الانتظام سوف يستمر .. وهذه العادة مغروسة فى أنفسنا بشكل قوى لدرجة أننا نعطى فكرة قوة الاقتران للظواهر ذاتها ، وهكذا نخضع للوهم بأن (الترابط الضرورى) هو اسم لعلاقة تستعد الظواهر للاقتران ببعضها .

هذا يترك الطريق واضحاً لهيوم لكى يعرف السببية فى كلا من كتابيه (رسالة) و(بحث) ، يقدم تعريفات بديلة تعتمد على سواء كانت العلاقة تعتبر علاقة (فلسفية) أو (طبيعية) ، فيما معناه ، تعتمد على سواء كنا نهتم بالظواهر التى ظهرت فيها العلاقة أم كنا نأخذ فى الاعتبار فى ضوء ما درسناه ، فى الحالة الأولى ، السبب مُعْرف فى كتابه (رسالة) على أنه (الموضوع السابق والمجاور لموضوع آخر ، وفى المكان الذى تكون فيه كل الموضوعات التى تشبه الأول موجودة فى علاقات ذات أسبقية وجوار لتلك الموضوعات التى تشبه اللاحق .

التعريف البديل الطبيعى هو أن السبب موضوع سابق ومجاور لآخر وكذلك متحد معه ، وأن تَكَّون فكرة الأول يلزم العقل بتكوين فكرة الآخر ، والانطباع الذى يشكل عن الأول يكون فكرة أكثر حيوية عن الآخر (T170)، التعريفات المذكورة فى كتابه (بحث) مشابهة لكنها أكثر إحكاماً ، فى مظهره الطبيعى ، يقال "أن السبب هو موضوع يتبعه موضوع آخر ، مع الشرح الإضافى ، إذا لم يوجد الموضوع الأول ، فإن الموضوع الثانى لن يكون موجوداً أبداً : عندما تحدث مساهمة العقل ، فإن السبب يصبح موضوعاً يتبعه موضوع آخر ، والذى يحمل مظهره التفكير فى الآخر (E76-7) .

لقد تبين غالباً ، ولا حاجة للتكرار ، أن تلك التعريفات أبعد من أن تكون كافية ، كما هى ، بالإضافة إلى التحليلات غير المناسبة وغير الموفقة والتى لاحظنا بالفعل فى التحدث عن (الموضوعات)

كمصطلحات للعلاقات السببية، والاستثناء الذى لا مبرر له للتصرفات البعيدة ، فهى تعانى من فشلها فى الأخذ بالاعتبار الجزء الذى لعبته النظريات فى اشتقاق ما نعتبره قوانين سببية ، إنه أمر مشكوك فيه أيضاً سواء كان الارتباط بحاجة أن يكون مستمراً بشكل كامل أم لا . نحن غالباً نقدم أحكاماً سببية خاصة بمساعدة عامة ليست أقوى من تصريح بشأن الهدف ، يستعد هيوم مسبقاً للحالات من هذا النوع عندما يتحدث عن "احتمالية الأسباب" Probability of Causes . إنه يفترض ليس تماماً – وفقاً للاستخدام الشائع – أن السبب يجب أن يكون حالة كافية وكذلك يأخذه كأمر مسلم به أكثر من اللازم بأن ليس هناك أكثر من حالة كافية لأى واقعة محددة . هذا من الممكن أيضاً أن يجعل السبب حالة ضرورية ، التى يصفها هيوم ، فى الشرح لأول تعريفاته ، فى كتابه (بحث) بأنه يسمح لما يطلق عليه (التضاد بين الأسباب) الذى يعنى أن وجود عامل أو عوامل معينة تمنع نوعاً محدداً من الموضوعات من أن يتبعه مصاحبه له المعتاد ، لو عرفنا ماذا كانت تلك العوامل وكيف عملت ، فنستطيع أن نجعل غيابها جزءاً من وضعنا الكافى وان ننظم توقعاتنا وفقاً لذلك . كما هى ، علينا أن نكون راضيين بالتعميم من التكرارات الماضية .

هذا التفسير لإجرائنا ليس مرفوضاً فى ذاته ، ما دمنا نعترف بافتراض عدم وجود تعددية فى الأوضاع الكافية – الذى يغفل عنه هو التحذير الذى نفرضه على الاستدلالات الإحصائية ، ومرة أخرى ، المدى

الذى إليه استمدّت القوانين الإحصائية من النظريات ، وبالعكس ، ليس كل اقتران مستمر يعد تبريراً لإسناد السببية ، فى الحالات التى تكون فيها الأمثلة ليست متعددة ، أو تحدث فى ظروف توصف بأنها استثنائية أو لا تتناسب مع صورتنا العامة للطريقة التى تحدث بها الأشياء، فإن الاقتران من الممكن أن يعتبر عرضياً ، حتى لو حدث دون استثناء ، ذلك يتماشى مع الاعتراض الخطير ، أن استخدام هيوم للكلمات مثل "مشابه" و"يشابه" فى تعريفاته أمر غير واضح ، أى موضوعين من الممكن أن يكونا متشابهين فى بعض المجالات ، نحن نحتاج أن نعرف بالتفصيل ما نوع أو درجة التشابه المطلوبة لأمور الواقع التى تجمعها لتكون مرشحاً مناسباً لاستدلال حقيقى ، والاتهام بالدائرية فى بعض الأحيان يأتى ضد ثانى تعريفات هيوم فى كتابه (رسالة) على أساس أنه يتكلم عن موضوع (يحمل) العقل على تكوين فكرة الآخر ، هذا الاتهام ليس له مبرر ، إنه واضح من الاتجاه الكامل لجدال هيوم أنه ليس هناك تصريح أكثر من أن العقل يكتسب – فى الواقع – عادة – إقران الأفكار ببعضها – التى تكون قيد الفحص ، ليس هناك أى تضمين بأنه أجبر على فعل ذلك – من ناحية أخرى لقد كان خطأً طفيفاً من جانب هيوم أن يضمن إشارة لقابلية العقل فى المفترض أن تكون تعريفاً للسببية ، فى طرح الأحكام السببية ، نحن نعبر عن عاداتنا العقلية ، ولكن لا نؤكد بشكل طبيعى أننا نمتلكها ، تفسير العادات العقلية تدخل فى تفسيرنا لإسناد السببية ،

ولكن ذلك لا يعنى أنه عندما ننسب الخصائص السببية لبعض الموضوعات الفيزيائية ، فإننا أيضاً نقدم تأكيداً على ذواتنا .

لقد قيل ما يكفى لإظهار أن تعريفات هيوم يحيطها النقص – الحقيقة تبقى أنها توضح نقطتين ، أهميتها تفوق عيوبها – النقطة الأولى هى أن وجود الانتظام المناسب فى الطبيعة وحده يستطيع أن يجعل الاقتراح السببى حقيقة ، والثانية هى أن الفرق بين التعميمات العرضية والتعميمات السببية ليس فرقاً فى طرق إشباعها ولكن فرقاً فى مواقفنا الخصوصية تجاهها ، فى الدرجة الثانية من الحالات نحن على استعداد أن ننسب الانتظام المعتمد إلى حالات خيالية أو غير معروفة ، لكن فى الدرجة الأولى فنحن غير مستعدين، على الرغم من انه يحدد الطريق لذلك التمييز ، فإن (هيوم) نفسه لم يبحث عن المبادئ التى ترتكز عليها ، بدلاً من ذلك ، فإنه يطرح أكثر سؤال عام وأساسى وهو كيف نستطيع أن يكون لنا مبرر فى صنع الإشارات الواقعية التى تحملنا بعيداً عن دليل ملاحظتنا الماضية والحاضرة ؟ فى طرح هذا السؤال ، قام بطرح ما أصبح معروفاً عند الفلاسفة بأنه مشكلة الاستقراء ، لقد أثارها بسؤاله عما إذا كان إجراؤنا يحكمه السبب أم لا ، لو كان كذلك ، فهو يؤكد أن سببنا من الممكن أن يمضى قُدماً فى بناء هذا المبدأ ، تلك الأمثلة التى ليس لدينا بها خبرة مسبقة يجب أن تشابه – هذه – التى كان لدينا بها خبرة مسبقة ، وأن مسار الطبيعة يستمر دائماً بشكل منتظم بالطريقة نفسها (T89) ، ولكن الآن لقد وصلنا

لثانى إنكار حاسم له ، فهو يظهر بشكل مقنع بأن المبدأ – موضوع النقاش – لا يمكن إثباته أو حتى يدعى أى احتمالية .

هذا المبدأ الذى لا يمكن إثباته يتبع بشكل واضح الافتراض الذى رأينا أن هيوم مؤهل لفرضه ، بأن أعضاء درجتين من الأمثلة يكونون متميزين بشكل منطقى بخصوص كونه محتمل ، فنحن نصادف حقيقة أن إسناد الاحتمالية تتخذ قوتها من تجربة الماضى ، فى قول هيوم (الاحتمالية وجدت فى فرضية المشابهة بين تلك الموضوعات التى كان لدينا بها تجربة ، وتلك التى لم يكن لدينا بها تجربة مسبقة ، وبناء عليه فمن المستحيل أن ننشأ هذه الفرضية من الاحتمالية) (T90)، هل ينتج من ذلك أنه ليس لدينا سبب وجيه على الإطلاق للثقة بنتائج أى استنتاج واقعى ؟ من وجهة نظر (هيوم)، ذلك من الممكن أن يكون طريقة مضللة للتصريح بما أثبته ، حيث إنها تقترح أننا نفتقد الأسباب الوجيهة التى من الممكن أنها كانت لدينا قبل ذلك ، استنتاجه هو على الأصح ما نسبه كيمب سميث له (بأن السبب فى مثل هذه الظروف تم الحكم عليه بأنه لا يستحق المناقشة – وفى قسم فى كتابه (رسالة) التى يسمح فيها للشكية بغزو مجال السبب مستخدماً الجدال الذى يقول بأن الاحتمالية المعترف بها لوقوعنا فى الأخطاء فى العلوم البرهانية تستلزم أنه حتى فى حالتها المعرفية تدهورها إلى الاحتمالية ، مع الفقرة الإضافية المؤكدة المنطوية على مغالطة ، بأن حكم الاحتمالية ذاته كونه غير مؤكد ، فإن الشكوك تتزايد بشكل متتابع حتى تُزال

الاحتمالية جمعيها ، أنه يلاحظ أن السؤال هل هو نفسه يقبل الاستنتاج الشكى بشكل تام أم لا ؟ .

إن حكمنا ليس فى أى شئ متلهف على أى مقياس للصدق والكذب ، سؤال غير ضرورى بالكامل ، حيث أنه ليس رأياً يمكن أن يؤمن به أى شخص – لو قام بتطوير الحالة الشكية لأكبر درجة ، فعلية فقط أن يحصل على دليل لفرضيته (بأن كل استنتاجاتنا المتعلقة بأمور الواقع ليست مشتقة من شئ إلا العادة ، وهذا الاعتقاد هو تصرف الجزء الحساس من طبيعتنا وليس الجزء التأملى (T183) – ذلك يكرر عبارة سابقة "هكذا كل الاستنتاجات المحتملة ليست إلا نوع من الإحساس "ليس فقط فى الشعر والموسيقى حيث يجب علينا أن نتبع مذاقنا وعاطفتنا ، ولكن أيضاً فى الفلسفة (T103) ، هل هذا يعنى أن كل استنتاج حقيقى يقوم على الأساس نفسه ، الذى نحن مؤهلون لأن نستنتجه من خبرات أو تجارب الماضى والحاضر بأى طريقة تناسب خيالنا ؟ ، لو أن هيوم أعتقد ذلك فعلاً ، فإنه شئ غريب بأنه كان يجب أن يطبق ما أطلق عليه (المنهج التجريبى) على دراسة العواطف أو أنه كان يجب أن يقيم مجموعة من القوانين التى عن طريقها نستطيع أن نحكم الأسباب والنتائج (T173ff) ، مثل أنه يجب أن يكون هناك اتحاد دائم بينهما ، وأن الاختلاف فى النتائج لموضوعين متشابهين يجب أن ينبع من تلك التفصيلات التى يختلفان فيها ، لماذا هو متأكد أنه (ليس هناك شئ مثل المصادفة فى العالم) (E56) ، حتى عندما ننسب

حدثاً لمصادفة ، فإننا نعترف بذلك بجهلنا لسببها الحقيقى – السؤال جعل الجميع متحيرين إلى حد بعيد ، لكونه يعانى من آلام كبيرة فى إظهار (T78ff) ، أن الشعار المستقبل عموماً بأن "أى شئ يبدأ بالوجود يجب أن يكون لديه سبب للوجود" – ليس مؤكِداً بطريقة حدسية أو بشكل يمكن إثباته ، ويعانى من انطوائه على مغالطات فى الحجج – التى ناشد بها الفلاسفة أن يثبتوها ؟ - التفسير الوحيد يبدو أن الاقتراحين بأن (كل حادث له سبب) وأن (مسار الطبيعة يستمر دائماً بشكل منتظم) – أخذها هيوم بعين الاعتبار فى ضوء الاعتقادات الطبيعية التى لا يمكن إثباتها ، لكن الطبيعة مكونة بشكل يمنعنا من تجنب قبولها – ولكن هل لا نستطيع ، فعلاً عدم تجنبها ؟ ، يبدو لى أننا نستطيع ، فى كلا الاقتراحين ، بالرغم من أننى لا يجب أن أفكر فى الأول – المشكلة مع الاقتراح الثانى ، أن كيفية How تفسيره غير واضحة لو تم اتخاذها على قيمتها الظاهرية مثل التصريح بأن مسار الطبيعة حافل بالتكرار بشكل كامل، إذن ، فبعيداً عن تعبيرها عن الاعتقاد الطبيعى ، فإنه غير محتمل أن أى شخص يصدقه ، تجربتنا تقودنا لتوقع حدوث أحداث غير متوقعة – ليس أكثر من أن نعتقد أنها بشكل لاحق يمكن أخذها فى الاعتبار ، ومن ناحية أخرى ، لو أنه ليس هناك شئ آخر ندعيه أكثر من أن خبرات وتجارب الماضى ، إلى حد كبير ، هى دليل معتمد عليه للمستقبل ، فليس هناك شك إلا فى ذلك تم افتراضه بشكل مطلق . ما يزال هناك مشكلة فى تفسير لماذا لا

يعتقد كل مثال من الاقتران المجرب أنه يكون ، يتماشى ذلك مع الحقيقة التى غفل عنها الكثير من الفلاسفة بدءاً من كانط الذى حاول أن يرد بالحجة على هيوم عن طريق جداله فى الضرورة ، أو على الأقل احتمالية بعض المبادئ العامة للانتظام التى أغلبيتها العظمى من الممكن أن تمنع مثل هذا المبدأ من أداء العمل المطلوب لها ، أنا لست متأكداً ما إذا كان (هيوم) اعتقد أن اتخاذ المبدأ الذى كونه من الممكن أن يجعل الجدال الاستقرائى شرعياً عن طريق جعله استنتاجياً أم لا ، ولكن لو اعتقد ذلك ، فإنه مخطئ ، هذا من الممكن توضيحه بسهولة عن طريق التفكير بأى حالة تم فيها استنتاج تعميم كلى من سلسلة غير مستنزفة من الأمثلة المفضلة ، لنفترض أن عدداً من الموضوعات من النوع (A) تم ملاحظته وجميعها تم اكتشاف أنها ذات الخاصية (f) ، إذن فإن الاقتراح هو أن عن طريق إضافة الافتراض الأساسى بأن الطبيعة منتظمة ، فنستطيع أن نستنتج أن كل (A) لديها (f) ، ولكن من الممكن أن يحدث أن نصادف أن (A) نفتقد (f) ، فى هذه الحالة لم يجب علينا أن نعانى فقط من التأخير الذى سبق له مثيل فى اكتشاف أن التعميم الذى وافقنا عليه خاطئاً – كان يجب علينا أن ثبت أن الطبيعة ليست منتظمة ، لأنه إذا كانت نتيجة الجدال الاستنتاجى خاطئة ، فإنه على الأقل واحدة من افتراضاتها الأساسية يجب أن تكون خاطئة ، وفى ضوء حقيقة الافتراض الأساسى الذى لاحظه الجميع بكونه (f) ، فإن الافتراض الأساسى الخاطئ يجب أن يكون مبدأ

الانتظام – لكن مؤكداً ليس هيوم أو أى فيلسوف آخر أعتقد أن هناك حاجة لهذا المبدأ ، يستطيع أن يكون قد قصدها أن تكون صارمة جداً لدرجة أنها خضعت لاكتشاف أول استثناء لأى تعميم كان له أى دعم إيجابى ، دعنا نسلم جدلاً – إذن – أنه ليس هناك مثل تلك الطريقة البسيطة لتحويل الاستنتاجات الاستقرائية إلى استنتاجية ، من المحتمل أنه مازال يعتقد أن استخدام مبدأ عام للانتظام عندما يتم جمعه مع دليل الملاحظات السابقة يمكن أن يخدم فى منح مقياس عالى للاحتمالية على بعض التعميمات، ومازال هناك المزيد بناءً على توقعات أحداث خاصة ، هذا هو السطر الذى أخذه جون ستيوارت مل كثيراً ، بالرغم من أنه ظهر أنه احتاج أن يقدم بعض الافتراضات لطرائقه لتخرج النتائج التى أدعاها لها ، مبدأه وقع فى الدور بشكل معترف به ، فمبدأ الانتظام اعتبر أنه يحصل على دعمه من التعميمات التى شاركت فى الدعم والتأييد .

لقد كان مقترحاً أنه يمكن تجنب الدور Circle عن طريق اشتقاق مجموعة من المبادئ العامة من مزيج من آراء عن تجارب الماضى مع علاقات بديهية للاحتمالية قائمة بنفسها على الحسابات الرياضية للمصادفات ، والرد المختصر على ذلك هو ليس هناك مثل تلك العلاقات متوفرة للسبب الذى أعطاه هيوم بالفعل ، فى مناقشته لاحتمالية المصادفات ، هل يجب أن يقال (هو يلاحظ) ، أن بالرغم من أنه فى تعارض المصادفات ، فإنه من المستحيل أن نحدد بثقة ، على أى جانب

سيقع الحدث ، بالرغم من ذلك ، نستطيع أن نؤكد بثقة أنه أكثر إمكانية واحتمالاً بأنه سيكون على ذلك الجانب الذى فيه عددُ أكبر من المصادفات أكثر من وجودها على الجانب الأقل عدداً : لو وجب قبول هذا ، فيجب أن أسأل ماذا يقصد بالإمكانية والاحتمالية ؟ ، إمكانية واحتمالية المصادفات هى عدد أكبر من المصادفات المتساوية ، وبالتالى عندما نقول "أنه من المحتمل أن الحدث سيقع فى الجانب الأكبر عددُ بدلاً من الأقل عدداً ، فنحن بذلك لا نفعل شيئاً أكثر من التأكيد بأنه عندما يوجد هناك عددُ أكبر من المصادفات ، فيكون هناك حقاً أكبر ، وعندما يكون هناك عدداً أصغر ، فإذن هناك أصغر ، والتى هى اقتراحات مماثلة وليس لها نتيجة (T127) .

وباختصار الحسابات الرياضية ليست إلا نسقاً صورياً بحتاً ، ولو علينا أن نطبقه على تقديراتنا للأشياء المحتمل حدوثها ، فنحن نحتاج إلى أن نقوم بوضع بعض الافتراضات التجريبية مثل تلك التى نملك فيها مجموعة من الاحتمالات المتعارضة ، مثل الوجه الأعلى القادم من الست أوجه بحجر النرد ، وليس هناك أى معلومة تستحسن نتيجة معينة أكثر من الأخرى ، فإنه متوقع حدوثهم بتكرار متساوى تقريباً ، ولكن حينها ، نكون قد تقهقرنا للدور ، حيث إنه ليس لدينا سبب لتقديم أى افتراض من هذا النوع إلا إذا كان على أساس تجربة سابقة ، مجرد الجهل لا يُكْون أى احتمالية .

هناك من يؤكد أن هيوم ومتبعيه ومعارضيه ، كانوا جميعهم يطعنون عدواً وهمياً ، حيث إن العلماء لا يستعملون الاستدلالات الاستقرائية، إنهم يقدمون الفرضية ويعرضونها لأشد الاختبارات التى يمكنهم اختراعها ويتقيدون بها ما دام لم يتم تكذيبها ، إنى أشك من جانبى أن هذه بيانات دقيقة عن الإجراء العلمى على الرغم من إنها تخدم كتصحيح الرأى الخاطئ بان تطبيق العلم غير مختص فى شئ سوى التعميم من الملاحظات السابقة ، لكن على أية حال إنه لا يستلزم أن يكون الاستقراء أو يمكن أن يكون غير ضرورى ، لشئ واحد ، هذا الاقتراح يغفل عن حقيقة أن الكم الهائل من الاستنتاجات الاستقرائية تم دمجها فى لغتنا .

بالإشارة للموضوعات الفيزيائية من أى نوع ، فنحن نتضمن أن الخصائص التى تم اكتشافها حتى الآن فى الاقتران سوف تستمر كذلك ، عندما ننسب إلى هذه الموضوعات القوى السببية ، فإننا نتنبأ بتكرار ، تحت ظروف مناسبة ، المتعاقبات السابقة للأنواع المختلفة من الأحداث ، علاوة على ذلك ، فإنه يبدو انه لا من اختبار للفرضية إلا إذا كان نجاحها فى الاختبار يعد تعزيزاً لمصداقيتها، ولكن كونها تعززها هو افتراض استقرائى، لقد قدم س. س. بيرس خطأً أكثر رجاءً من الجدال منذ فترة كبيرة، فلو أنه ليس هناك تعميم يمكن التحقق منه بأنه يتوافق مع مجموعة من الحقائق المحددة ، فنحن لا يمكننا أن نفعل أى شئ حيال ذلك ، لو أن هناك مثل هذا التعميم – إذن – فإن

الاعتماد على التجارب السابقة ستقودنا لها فى النهاية ، هناك صعوبة بأنه من المحتمل وجود عدد غير محدود من التعميمات التى تكون مطابقة لمجموعة محددة من الملاحظات ، وليس هناك راحة كبيرة فى التأكيد بأننا ملزمون بالحصول على النتيجة الصحيحة فى وقت غير محدود ، برغم ذلك ، فهناك غرض فى ملاحظة أن أى طريقة ناجحة لتكوين توقعاتنا يجب أن تكون استقرائية للسبب الكافى بأنها لن تكون طريقة ناجحة إلا إذا أتبعت نموذجاً يتوافق مع نموذج الأحداث التى تعاملت معها .

المشكلة الحقيقية تكمن فى النطاق التى تسمح به ملاحظاتنا حتى يكون علينا أن نختار بين عدد من الفروض المتنافسة التى تؤيدها تجاربنا السابقة بالتساوى ، السؤال الذى هو موضوع النقاش ليس بشكل كبير (هل) المستقبل سيشبه الماضى فيما لو أن العالم سيستمر فى كونه ممكناً وصفه على الإطلاق ، فإنه يجب أن يشبهه بطريقة أو بأخرى ، ولكن (كيف) سيشبهه ؟ ، الذى نريد ولا نستطيع الحصول عليه إلا بالمناقشات التى لا تضيف ولا تنقص شيئاً هو تبرير لتفسيراتنا الحقيقية لدروس الماضى، تبريراً للتقيد بمجموعة كاملة من المعتقدات، لأننا لا نستطيع أن نحصل عليه هو فهم عميق ندين به لهيوم ، الشئ الذى لم يثبته ولا حتى التمس أن يثبته هو أن النتيجة هى وجوب ترك المعتقدات .